

## قرر :

مادة ١ - الترخيص للسيد/ جوهان ماتياس ستوك في شغل عضوية مجلس إدارة شركة سيارات فورد (مصر) بعد بلوغه سن الستين .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ مغرسنة ١٣٨٨ (٢٠ أبريل سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦٨

بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ج بميزانية وزارة الداخلية  
للسنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٦٧ بربط الميزانية العامة للدولة وميزانيات الهيئات العامة والمؤسسات العامة للسنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٤٢١ لسنة ١٩٦٧ بربط ميزانية صندوق الاستثمار للسنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ ؛

## قرر :

مادة ١ - يفتح بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ ضمن استخدامات الميزانية الحارية للخدمات قسم ١٢ وزارة الداخلية فرع الديوان العام باب ٢ مصروفات جارية اعتماد إضافي قدره ٢٥٠,٠٠٠ ج (مائتان وخمسون ألف جنيه) لمواجهة مصروفات الاستفتاء العام على برنامج بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨

مادة ٢ - يواجه الاعتماد الإضافي المشار إليه في المادة السابقة مقابل زيادة العجز الجاري للخدمات بنفس القدر ويمول من موارد ميزانية صندوق الاستثمار للسنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ بزيادة القروض الجديدة بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ج

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٦٨

بتعديل القرار رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٦٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٦٦ بتعيين السيد الدكتور يوسف محفوظ والى ، أستاذا بكلية الهندسة بجامعة القاهرة ؛

## قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه النص الآتي :

"يعين السيد الدكتور يوسف محفوظ والى ، رئيس مجلس إدارة شركة النصر للكيماويات النواتية ، أستاذا بكلية الهندسة بجامعة القاهرة اعتبارا من ١٩ أبريل سنة ١٩٦٦ ، على أن يتقاضى المرتب الأصيل الذى كان يتقاضاه في وظيفته السابقة بشرط ألا يتجاوز نهاية مربوط وظيفته أستاذا".

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ مغرسنة ١٣٨٨ (٢٠ أبريل سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٨

بالترخيص للسيد / جوهان ماتياس ستوك بالاستمرار في شغل عضوية مجلس إدارة شركة سيارات فورد (مصر) بعد سن الستين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المشوية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تتبع المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري والشركات التابعة لها لوزير النقل ، ويكون له سلطات الوزير المنصوص عليها في القوانين والقرارات بالنسبة لها .

مادة ٢ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٩٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ صفر سنة ١٣٨٨ ( ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٨ )

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٦٨

بالترخيص للشركة المصرية لنزل ونسج الصوف ( وولتكنس ) في استخدام حصيلة الـ ٥٪ من أرباحها في تنفيذ بعض المشروعات رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم توزيع الأرباح في الشركات والمنشآت ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للشركة المصرية لنزل ونسج الصوف ( وولتكنس ) في استخدام حصيلة الـ ٥٪ من صافي أرباحها والمخصصة لخدمات الاجتماعية والإسكان طبقاً لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه عن السنوات المالية من ١٩٦٠/١٩٦١ إلى ١٩٦٥/١٩٦٦ والمودعة باسم الشركة في حساب (خدمات عمال) بالبنك المركزي في تنفيذ مشروعات الإسكان بالشركة في حدود ما تم الارتباط عليه ، وعلى أن يتم الصرف بمعرفة وزارة الخزانة بالخصم على الحساب المذكور .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ صفر سنة ١٣٨٨ ( ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٨ )

جمال عبد الناصر

مادة ٣ - تعدل استخدامات وموارد ميزانية صندوق الاستئجار السنة

لمالية ١٩٦٧/١٩٦٨ على الوجه الآتي :

(١) الاستخدامات :

جنيه  
٢٥٠٠٠٠ زيادة في العجز الجاري لخدمات .

(ب) الموارد :

جنيه  
٢٥٠٠٠٠ زيادة في القروض الجديدة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ صفر سنة ١٣٨٨ ( ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٨ )

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٦٨

بشأن تتبع المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري لوزير النقل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٩٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تتبع المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري والشركات والمنشآت التابعة لها لهيئة قناة السويس ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ؛